

Distr.: General
26 April 2024
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 15 نيسان/أبريل 2021 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم
لإكوادور لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه تقييم أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة إكوادور في كانون الأول/
ديسمبر 2023 (انظر المرفق).
وقد أعدت البعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة هذه الوثيقة، عقب مشاورات مع أعضاء
المجلس الآخرين.
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوسي دي لا غاسكا

السفير
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 15 نيسان/أبريل 2021 الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة

التقييم الشهري لأعمال مجلس الأمن خلال رئاسة إكوادور (كانون الأول/ديسمبر 2023)

مقدمة

في كانون الأول/ديسمبر 2023، عقد مجلس الأمن، برئاسة إكوادور، 29 جلسة رسمية، عقدت جلستان منها كجلستين خاصتين، و 12 جلسة كمشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته. واتخذ المجلس ثمانية قرارات، واعتمد بياناً رئاسياً واحداً، وأصدر ثمانية بيانات صحفية خلال هذا الشهر.

ووفقاً للممارسات المتبعة في الأمم المتحدة، باشرت إكوادور رئاستها بعرض برنامج العمل المؤقت للمجلس عن هذا الشهر، الذي أقر أثناء المشاورات المغلقة التي عقدها المجلس في 1 كانون الأول/ديسمبر. وفي ذلك اليوم نفسه، قدم رئيس المجلس إحاطة للصحافة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن أعمال المجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر.

وشملت الأحداث المميزة لهذا الشهر مناقشة مفتوحة على المستوى الوزاري حول موضوع "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين: الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتحديات المتزايدة، والتهديدات الجديدة؛ ومناقشة مفتوحة حول موضوع "الأسلحة الصغيرة: التصدي للخطر الذي يشكله تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والاتجار غير المشروع بها وإساءة استخدامها على السلام والأمن".

وكان إشراك المجتمع المدني، ولا سيما الإحاطات التي قدّمتها نساء، أولوية طوال فترة الرئاسة، تمشياً مع التزامها بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وانسجاماً مع الممارسات المتبعة السابقة، أصدرت الرئاسة الإكوادورية التزامات خطية بشأن تطبيق أساليب عمل مجلس الأمن امتثالاً لمذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 30 آب/أغسطس 2017 (S/2017/507) ومذكرات لاحقة أخرى. وسعت الرئاسة إلى تعزيز الشفافية والشمول من خلال إجراء مشاورات وتبادل الآراء مع أعضاء المجلس الـ 15 ومع بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما تلك المتأثرة بشكل خاص بقرارات المجلس.

وأيدت إكوادور الالتزام الدائم لمجلس الأمن بتعزيز التفاعل المنتظم مع الهيئات الرئيسية، وعملت مع رئيس الجمعية العامة ورئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعقد اجتماع الرئاسة الثلاث لأمریکا اللاتينية: ترينيداد وتوباغو وشيلي وإكوادور.

وفي 22 كانون الأول/ديسمبر، عقد رئيس المجلس جلسة اختتام لجميع الدول الأعضاء بشأن أنشطة المجلس في كانون الأول/ديسمبر، دعي إليها الممثلون الدائمون لغابون وغينيا والإمارات العربية المتحدة والبرازيل وألبانيا لتقديم إحاطات. وخلال جلسة الاختتام، قُدمت إلى الدول الأعضاء أيضاً إحاطة بشأن انطباعات غابون وغينيا والإمارات العربية المتحدة والبرازيل وألبانيا عن ولايتها الإجمالية التي استمرت عامين في مجلس الأمن لعامي 2022 و 2023.

أفريقيا

السلام والأمن في أفريقيا

في 1 كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار 2713 (2023) الذي مدد بموجبه نظام الجزاءات وحظر الأسلحة المفروض على حركة الشباب. وبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، قرر أعضاء المجلس أن تقوم جميع الدول باتخاذ التدابير اللازمة لمنع عمليات توريد الأسلحة والذخائر والأعتدة العسكرية إلى حركة الشباب. واتخذ القرار بأغلبية 14 صوتاً، وامتناع عضو واحد عن التصويت.

الصومال

في 1 كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2714 (2023) الذي رفع بموجبه حظر الأسلحة المفروض على الصومال. وسلم المجلس في هذا القرار بالتحقق الذي أحرزه الصومال في تحقيق المعايير المرجعية التي أُقرت في القرار 2662 (2022)، وقرر رفع حظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار 733 (1992) بصيغته المعدلة.

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

في 1 كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار 2715 (2023) الذي أنهى بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (البعثة المتكاملة). وفي هذا القرار، دعا أعضاء المجلس البعثة المتكاملة إلى أن تبدأ وقف عملياتها في 4 كانون الأول/ديسمبر 2023 ونقل مهامها إلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. واتخذ القرار بأغلبية 14 صوتاً، وامتناع عضو واحد عن التصويت.

بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

في وقت مبكر من يوم 6 كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن اجتماعاً للبلدان المساهمة بقوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي 11 كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن إحاطته الفصلية بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية/بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قُدِّمتها الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بنتو كيتا، التي عرضت آخر تقرير للأمين العام، وإلى إحاطة قُدِّمتها المنسقة الوطنية لمنظمة التضامن النسائي من أجل السلام والتنمية المتكاملة، ساندرين لوسامبا. وشاركت في الجلسة جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بموجب المادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وفي 19 كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار 2717 (2023) الذي مدد بوجبه لمدة سنة واحدة ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتنتهي الولاية الجديدة في 20 كانون الأول/ديسمبر 2024 وتأتي بعد طلب سابق من جمهورية الكونغو الديمقراطية للتعبيل بانسحاب البعثة.

مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

في 13 كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة وأجرى مشاورات بشأن الحالة في وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. واستمع المجلس إلى إحاطة قُدِّمها عبدو أباري، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وقال الممثل الخاص إن المنطقة تواجه تحديات هائلة، ولكن لديها إمكانات كبيرة لتحقيق التنمية والاستقرار.

بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

في 14 كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة وأجرى مشاورات بشأن الحالة في جنوب السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وقدم الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، نيكولاس هايسوم، إحاطة إلى المجلس عن الحالة الإنسانية وتنفيذ عملية السلام في جنوب السودان والتدابير اللازمة لإجراء انتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2024.

وقدم الممثل الدائم لغابون، ميشيل كزافييه بيانغ، إحاطة إلى المجلس بصفتها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان، بما في ذلك عن الزيارتين اللتين قام بهما الرئيس إلى جوبا وملكال في تشرين الأول/أكتوبر. وشاركت في الجلسة الممثلة الدائمة لجنوب السودان.

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

في 18 كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة وأجرى مشاورات بشأن ليبيا. وقُدِّم إحاطة إلى المجلس عبدالله باتيلي، الممثل الخاص للأمين العام لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وقدم نائب الممثل الدائم لليابان، أوسامو يامانكا، إحاطة إلى المجلس نيابة عن رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا. وشارك الممثل الدائم لليبيا أيضاً في الجلسة.

وأبلغ الممثل الخاص للأمين العام أنه وللمرة الأولى منذ فشل إجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2021، أصبح لدى ليبيا إطار دستوري وقانوني للانتخابات، تعتبره المفوضية الوطنية العليا للانتخابات قابلاً للتنفيذ من الناحية الفنية. وشدّد على أنه لا يمكن التغلب على المسائل المتبقية المختلف بشأنها سياسياً إلا من خلال تسوية سياسية بين الأطراف المؤسسية الليبية الرئيسية التي تتبنى حسن النية. وقال إنه بينما يستمر سريان وقف إطلاق النار، لا تزال تقع اشتباكات مسلحة متفرقة وغيرها من الحوادث الأمنية.

عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي

في 21 كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2719 (2023) الذي وافق فيه على النظر، على أساس كل حالة على حدة، في الطلبات المقدمة من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي للحصول على إذن بغية الحصول على الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي وفقاً لأحكام القرار.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في 4 كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات مغلقة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، بناء على طلب الإمارات العربية المتحدة. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قُدِّمتها وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري دي كارلو، التي أشارت إلى تجدد الأعمال القتالية بعد انتهاء فترة وقف القتال في غزة التي دامت سبعة أيام.

وفي 8 كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة خاصة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، استجابة لرسالة مؤرخة 6 كانون الأول/ديسمبر 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، استند فيها إلى المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة. وقُدِّم الأمين العام إحاطة عن الحالة في قطاع غزة، وحذّر من خطر الانهيار التام لمنظومة الدعم الإنساني، وحثّ المجلس على ألا يدخر وسعا للضغط من أجل التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية.

وفي 8 كانون الأول/ديسمبر أيضا، عقد مجلس الأمن مشاورات مغلقة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، بناء على طلب فرنسا. وناقش أعضاء المجلس مشروع قرار اقترحتة الإمارات العربية المتحدة، وتحديد موعد جلسة اعتماده.

ولاحقا في 8 كانون الأول/ديسمبر، اجتمع مجلس الأمن للتصويت على مشروع قرار اقترحتة الإمارات العربية المتحدة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، يطالب بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، وامتنال جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وقد رُفض مشروع القرار لأن عضوا دائما صوّت ضد اعتماده.

وفي 19 كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة وأجرى مشاورات بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، قُدِّم فيها منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور فينسلاند، إحاطة إلى المجلس بشأن آخر تقرير للأمين العام عن تنفيذ القرار 2334 (2016) ومعلومات مستكملة عن الأحداث التي وقعت عقب صدور التقرير. وقُدِّم أيضا إحاطة رئيس البعثة ورئيس أركان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، اللواء باتريك غوشا. وركزت الجلسة على الحرب في غزة والحالة الإنسانية فيها وتدهور الوضع في الضفة الغربية. وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في قطاع غزة، ودعوا إلى حماية المدنيين، وإطلاق سراح الرهائن، وتنفيذ القرار 2712 (2023) وزيادة المعونة، وأدانوا العنف في الضفة الغربية، وأكدوا من جديد دعمهم لحل الدولتين.

وفي 20 كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات مغلقة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، بناء على طلب إكوادور. وناقش أعضاء المجلس مشروع قرار اقترحتة الإمارات العربية المتحدة، وإرجاء جلسة اعتماده. ووافق مجلس الأمن على نشرة صحفية بشأن إعادة تحديد موعد جلسة اعتماده.

وفي 21 كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات مغلقة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، بناء على طلب الاتحاد الروسي. وناقش أعضاء المجلس حالة المفاوضات على مشروع قرار اقترحتة الإمارات العربية المتحدة، ومواصلة إرجاء عقد جلسة اعتماده للنظر فيه.

ولاحقا في 21 كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات مغلقة جديدة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، بناء على طلب إكوادور هذه المرة. وناقش أعضاء المجلس مجددا حالة المفاوضات بشأن مشروع قرار اقترحتة الإمارات العربية المتحدة، والتحديد النهائي لجلسة اعتماده للنظر فيه.

وفي 22 كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة لاعتماد مشروع قرار بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونُظر في مشروع قرار اقترحتة الإمارات العربية المتحدة. واقتراح الاتحاد الروسي تعديلا شفويا. ورُفض التعديل لأن عضوا دائما صوّتَ ضده. ثم اعتمد المشروع بوصفه القرار **2720 (2023)** وحصل على 13 صوتا مؤيدا، مع امتناع عضوين عن التصويت. وطلب المجلس في القرار إلى الأمين العام أن يعين كبيرا لمنسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة، وأن يقوم كبير المنسقين على وجه السرعة بإنشاء آلية تابعة للأمم المتحدة لتوفير المعونة لغزة، وطالب أطراف النزاع بأن تسمح بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل فوري وآمن ودون عوائق وعلى نطاق واسع مباشرة إلى السكان المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء قطاع غزة، وبأن تيسر إيصالها وتعمل على تحقيقه.

وفي 29 كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة طارئة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، بناء على طلب الإمارات العربية المتحدة. وقدم الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، خالد الخياري، ونائب الرئيس لشؤون الدراسات في صندوق كارنيغي للسلم الدولي ونائب رئيس الوزراء الأردني السابق، مروان المعشر، والمستشار الخاص وكبير مستشاري القانون الإنساني والسياسات في المجلس النرويجي للاجئين، إيتاي إيشيتان، إحاطات إلى المجلس بشأن الحالة في الضفة الغربية، وعدم الامتثال للقانون الدولي الإنساني، وآفاق حل الدولتين. وأعرب أعضاء المجلس عن معارضتهم لتوسع إسرائيل في بناء المستوطنات، و "إضفاء الشرعية" على البؤر الاستيطانية، وتشريد المدنيين الفلسطينيين، وأدانوا جميع أعمال العنف، بما في ذلك الإرهاب، ضد المدنيين، ودعوا إلى حمايتهم، وأكدوا من جديد التزامهم بحل الدولتين.

اليمن

في 13 كانون الأول/ديسمبر، أجرى مجلس الأمن مشاورات مغلقة بشأن الحالة في اليمن. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، هانس غرونديبرغ، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارتين غريفيث، ورئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، مايكل بييري.

وأقرّ الأعضاء بالعمل الذي قام به المبعوث الخاص لاستئناف عملية الحوار السياسي بين اليمنيين تحت رعاية الأمم المتحدة؛ وأدانوا الاستيلاء على السفينة غالاكسي/ليبر وسفن أخرى في البحر الأحمر وطالبوا بالإفراج عن أفراد الطاقم المحتجزين. وأعربوا أيضا عن قلقهم البالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية. وأعرب بعض الأعضاء أيضا عن قلقهم إزاء عدد القتلى والمشوّهين بسبب الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وطلبوا مزيدا من التفاصيل عن التقدم المحرز في خطة إزالة الألغام.

أفغانستان

في 20 كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة وأجرى مشاورات بشأن أفغانستان. وقَّدم إحاطة إلى المجلس كل من الممثلة الخاصة للأمن العام لأفغانستان ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، روزا أوتونباييفا، ومدير شعبة التنسيق بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جنيف، راميش راجاسينغهام، والمديرة التنفيذية لمنظمة رواداري، وهي منظمة من منظمات المجتمع المدني، شهرزاد أكبر. وقَّدم رئيس المجلس إحاطة إلى المجلس بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1988 (2011). وشارك ممثلو أفغانستان وأوزبكستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والهند في هذه الجلسة.

وعرضت الممثلة الخاصة موجزا لتقرير الأمين العام الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2023 عن الحالة في أفغانستان وأثارها على السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك استمرار المخاطر الأمنية على الأراضي الأفغانية؛ وتدهور الحالة الإنسانية، التي يحتاج فيها ثلثا السكان إلى مساعدة إنسانية. وأوضحت الممثلة الخاصة كذلك أن النساء والفتيات ما زلن يعانين من التمييز والقيود المفروضة على إمكانية الحصول على التعليم وفرص العمل. ورحبت الممثلة الخاصة بالتقييم المستقل الذي قدَّمه المنسق الخاص، فريدون سينيرلي أوغلو، عملاً بالقرار 2679 (2023). وذكرت أيضاً مسألة طرد الأفغان الذين لا يحملون وثائق ثبوتية ويعيشون في باكستان.

وحذّر مدير شعبة التنسيق بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أزمة التمويل التي تحدّ من إمكانيات الاهتمام بالفئة من سكان الأفغان التي هي في أمس الحاجة إليها. كما سلط الضوء على تهميش النساء والفتيات في مجالات عديدة. وفي الوقت نفسه، قدَّم إحاطة إلى المجلس عن مشاركة المرأة الأفغانية في العمل الإنساني التي تحقّقت من خلال قدرٍ ما من التعاون مع سلطات الأمر الواقع.

وكرَّرت السيدة أكبر، ممثلة المجتمع المدني، تأكيد رغبة غالبية الأفغان في استعادة بلد يتمتع بالازدهار والسلام يعزز ويحترم إدماج المرأة ومشاركتها في جميع قطاعات المجتمع والمحافل السياسية.

وقدّم رئيس مجلس الأمن، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1988 (2011) ووفقاً للفقرة 56 من القرار 2255 (2015)، الإحاطة السنوية إلى المجلس عن أنشطة اللجنة. وبالإضافة إلى تقديم لمحة عامة عن الحالة الأمنية والإنسانية في أفغانستان، أشار إلى الهدف الرئيسي لنظام الجزاءات وضرورة أن يظل أداة مناسبة وفعالة لمواجهة التهديدات للسلام والاستقرار في البلد. وعلاوة على ذلك، سلط الضوء على قيام المجلس بتمديد ولاية فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات بموجب قراره 2716 (2023) حتى كانون الأول/ديسمبر 2024، وموافقة اللجنة على 16 استثناء من حظر السفر لأعضاء في طالبان مدرجة أسماؤهم في القائمة.

وفي 29 كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار 2721 (2023) الذي رحّب فيه باعتزام الأمين العام عقد الاجتماع المقبل لفريق المبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين المعني بأفغانستان الذي بدأ في أيار/مايو 2023 في الوقت المناسب، وشجّع على أن يناقش الاجتماع توصيات التقييم المستقل.

الجمهورية العربية السورية

في 21 كانون الأول/ديسمبر، عقد المجلس جلسة إحاطة وأجرى مشاورات بشأن الحالة السياسية والإنسانية في الجمهورية العربية السورية. وقَّدم إحاطة إلى المجلس كل من المبعوث الخاص للأمين العام

إلى سوريا، غير بيدرسن، ومديرة شعبة تمويل الأنشطة الإنسانية وتعبئة الموارد في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ليزا دوتن. وشارك أيضا في الجلسة ممثلو الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا، عملا بالمادة 37.

وأوضح المبعوث الخاص والمديرة شواغلها إزاء الجمود السياسي وأثره على تدهور الأزمة الإنسانية والتحديات المتزايدة التي تواجهها العمليات الإنسانية.

وبالإضافة إلى ذلك، حذرا من تصاعد العنف في الجمهورية العربية السورية، الأمر الذي يعزز التهديدات الأمنية في المنطقة. وأدان المبعوث الخاص الهجمات على البنية التحتية المدنية التي تُعرض السكان المدنيين للخطر.

وشجع أعضاء المجلس استئناف عمل اللجنة الدستورية والحوار السياسي الشامل والمستدام، وأكدوا مجددا دعمهم للتوصل إلى حل سياسي يتماشى مع القرار 2254 (2015). وأوضح أعضاء المجلس أيضا أولوياتهم فيما يتعلق بتحسين الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية.

وفي 22 كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة بشأن تنفيذ القرار 2118 (2013). وقدم مدير ونائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، أديجي إيبو، إحاطة إلى المجلس بشأن آخر تقرير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وشارك أيضا في الجلسة ممثلو الجمهورية العربية السورية وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية عملا بالمادة 37.

آسيا

عدم الانتشار (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)

في 19 كانون الأول/ديسمبر 2023، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن بند جدول الأعمال المعنون "عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية" عقب إطلاق قذيفتين باليستيتين، بما في ذلك قذيفة تسليحية عابرة للقارات، يومي 17 و 18 كانون الأول/ديسمبر 2023. وقدم الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ إحاطة إلى المجلس. وشاركت جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضا في الاجتماع عملا بالمادة 37.

أوروبا

في 6 كانون الأول/ديسمبر، بناء على طلب فرنسا، اجتمع مجلس الأمن لتقديم تقرير عن آخر التطورات في أوكرانيا. واستمع الأعضاء إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لأوروبا وآسيا الوسطى والأمريكتين في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، ميروسلاف ينتشا، وإلى إحاطة قدمها مدير شعبة التنسيق في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وأبلغ الأمين العام المساعد ينتشا أعضاء المجلس أنه منذ بداية النزاع، تحققت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من وفاة 10 065 مدنيا وإصابة 18 679 آخرين. ونتيجة للحرب، أُجبر 10 ملايين شخص على الفرار من ديارهم، بمن في ذلك 3,7 ملايين نازح داخليا وأكثر من 6,3 ملايين

لاجئ مسجلين على مستوى العالم. ووصف مدير شعبة التنسيق العمل الإنساني في أوكرانيا وعُلّق على الأثر الإيجابي لممرات الصادرات الغذائية التي أعلن عنها في آب/أغسطس.

وفي 11 كانون الأول/ديسمبر، بناء على طلب الاتحاد الروسي، اجتمع المجلس للاستماع إلى إحاطة بشأن أثر عمليات نقل الأسلحة والذخائر إلى أوكرانيا قُدِّمها المدير ونائب الممثلة السامية للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. وكرر المدير تأكيد موقف مكتبه بشأن ضرورة اعتماد الشفافية والمساءلة وشجع الدول الأعضاء على الالتزام بآليات الرصد المتعددة الأطراف.

واستمع الأعضاء أيضا إلى إحاطة قُدِّمها الدبلوماسية السابقة والعقيدة في جيش الولايات المتحدة الأمريكية، ماري آن رايت، التي شاركت بصفتها ممثلة للمجتمع المدني. وشاركت أوكرانيا بموجب المادة 37.

وفي 29 كانون الأول/ديسمبر، اجتمع مجلس الأمن لمناقشة الحالة في أوكرانيا. وقُدِّم الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ إحاطة إلى المجلس، شدد فيها على أنه لا بد من وقف كافة الهجمات على السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية فوراً.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، تناول العديد من أعضاء المجلس الخسائر الفادحة التي ألحقها هذا النزاع بالسكان المدنيين الأوكرانيين منذ أن بدأ قبل نحو عامين. وأدان العديد منهم أيضا الهجمات ضد السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية، ودعوا إلى وقفها فوراً. وأعربوا أيضا عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الإنسانية في البلد، خاصة مع حلول برد الشتاء.

وفي 30 كانون الأول/ديسمبر، اجتمع المجلس مرة أخرى لمناقشة النزاع في أوكرانيا. وأبلغ الأمين العام المساعد لإدارة الشؤون للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ المجلس أنه نتيجة للهجمات بالقذائف والصواريخ الأوكرانية على مدينة بيلغورود، الواقعة على بعد 30 كيلومترا من الحدود الأوكرانية، قُتل ما لا يقل عن 18 مدنيا، من بينهم طفلان. وأفادت التقارير بإصابة ما لا يقل عن 100 آخرين، من بينهم 15 طفلا. وحذّر من وقوع المزيد من الضحايا المدنيين من كلا الجانبين مكرّرا نداء الأمين العام العاجل لوضع حد للهجمات على المراكز المدنية والمناطق السكنية والبنية التحتية للطاقة.

وفي المناقشة التي تلت ذلك بين أعضاء المجلس، أعرب العديد منهم مرة أخرى عن بالغ الجزع إزاء الهجمات الأخيرة على المدنيين والبنية التحتية الحيوية. وحثت الوفود على وقف تصعيد القتال والاستئناف الفوري للجهود الدبلوماسية للتوصل إلى وقف للأعمال القتالية.

الأمريكتان

في 8 كانون الأول/ديسمبر، عقدت مشاورات مغلقة لمناقشة الحالة المتصلة بالمنازعة الإقليمية بين جمهورية فنزويلا البوليفارية وغيانا بشأن منطقة إيسكوبو. وقُدِّمت وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام إحاطة إلى المجلس.

هايتي

في 12 كانون الأول/ديسمبر، قُدِّم الممثل الدائم لغابون، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي، إحاطة حول نظام الجزاءات المفروضة على هايتي. وعقب الإحاطة، أجرى الأعضاء، بناء على طلب الاتحاد الروسي، مشاورات بشأن الحالة في هايتي، ركزت على

نشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات المأذون بها بموجب القرار 2699 (2023) الذي اعتمد في 2 تشرين الأول/أكتوبر.

صون السلام والأمن الدوليين

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

في 12 كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطته نصف السنوية بشأن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. واستمع المجلس إلى إحاطة قُدِّمتها رئيسة الآلية، غراسيلا غاتي سانتانا، التي عرضت التقرير المرحلي الثالث والعشرين، وإلى إحاطة قُدِّمها سيرج براميرتس، رئيس هيئة الادعاء في الآلية.

وأبلغت رئيسة الآلية المجلس أنه مع الانتهاء من عبء العمل القضائي الرئيسي الموروث عن المحكمتين المخصصتين، تحولت الآلية الدولية حقا إلى هيئة لتصريف الأعمال المتبقية وهي تركز الآن على التخطيط للمستقبل وإنهاء عملياتها. وبناء على ذلك، وكجزء من الأولويات الجديدة للآلية، قُدِّمت مشروع إطار عمليات لإنجاز مهام الآلية إلى فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين.

وأبلغ المدعي العام براميرتس المجلس بأن مكتبه قد أكمل ولايته المتمثلة في النظر في آخر قضايا المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وانتقل إلى المستقبل، فقُدِّم إحاطة عن عمل مكتبه في مجال تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية التي تحقق في جرائم الإبادة الجماعية التي وقعت عام 1994 ضد التوتسي في رواندا والنزاعات في يوغوسلافيا السابقة وتلاحق مرتكبيها قضائيا في المحاكم الوطنية.

وشارك أيضا في الجلسة ممثلو البوسنة والهرسك ورواندا وصربيا وكرواتيا.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

في 4 كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن إحاطته نصف السنوية لمناقشة التقرير الحادي عشر لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (فريق التحقيق). وقدم المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق، كريستيان ريتشر، إحاطة إلى المجلس عن عمل فريق التحقيق والتقدم المحرز في تنفيذ ولاية الفريق خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وقال المستشار الخاص أيضا إنه استجابة للقرار 2697 (2023) الذي مُدِّت بموجبه ولاية المستشار الخاص والفريق حتى 17 أيلول/سبتمبر 2024 فقط، وبالتنسيق الوثيق مع السلطات العراقية، قام فريق التحقيق بتعديل أولوياته مع الاستمرار في تنفيذ المهام الأساسية المنصوص عليها في القرار ووفقا لاختصاصاته. وشارك في الجلسة أيضا الممثل الدائم للعراق.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

في 12 كانون الأول/ديسمبر، اجتمع مجلس الأمن لإجراء مشاورات غير رسمية تناولت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. واستمع إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جان بيير لاكروا، الذي أشار إلى أن الحالة ما زالت متوترة في ظل التصعيد الخطير للأعمال القتالية في غزة، وأكد من جديد أهمية استمرار وجود البعثة في المنطقة.

وفي وقت سابق، في 6 كانون الأول/ديسمبر، اجتمع مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

وفي 21 كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس القرار 2718 (2023)، الذي جدد فيه بالإجماع ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر أخرى.

مسائل مواضيعية ومسائل الأخرى

الأسلحة الصغيرة: التصدي للخطر الذي يشكله تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والاتجار غير المشروع بها وإساءة استخدامها على السلام والأمن

في 15 كانون الأول/ديسمبر 2024، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن بند جدول الأعمال "التصدي للخطر الذي يشكله تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والاتجار غير المشروع بها وإساءة استخدامها على السلام والأمن". وترأست المناقشة المفتوحة وزيرة الخارجية والتنقل البشري في إكوادور، غابرييلا سومرفلد. وقدم إحاطات كل من وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، ونائبة مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، سيسيل أبتيل، والمديرة التنفيذية لمعهد المرأة للتنمية البديلة في ترينيداد وتوباغو، فولاد موتوتا.

وخلال المناقشة المفتوحة، أشارت الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح إلى أن المجلس بدأ استعراضه الذي يجري كل سنتين للأسلحة الصغيرة في عام 2007 وأقر منذ ذلك الحين بأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وتكديسها المزعزع للاستقرار وإساءة استخدامها يهدد السلم والأمن الدوليين. وسلطت الضوء على الجهود العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية الرامية إلى مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وبروتوكول الأسلحة النارية الملحق باتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومعاهدة تجارة الأسلحة.

وأشارت نائبة مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح إلى أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي السبب الرئيسي الثاني لوفيات المدنيين المرتبطة بالنزاع، وتقتل ما لا يقل عن 250 000 شخص كل عام. وأشارت إلى أن التكنولوجيات والابتكارات الجديدة، بما في ذلك الطباعة ثلاثية الأبعاد والتحويل غير المشروع للأسلحة المعطلة، تساهم في انتشارها غير المشروع وتكديسها المزعزع للاستقرار. وأفادت أن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح يساهم في النهج الشامل الذي تتبعه الأمم المتحدة إزاء

إدارة الأسلحة والذخائر، بما في ذلك في ولايات عمليات السلام، والبعثات السياسية الخاصة، ونظم الجزاءات، وحظر الأسلحة.

ودعت السيدة موتوتا المجلس إلى جعل التصدي للتهديد الذي تشكله إساءة استخدام الأسلحة التقليدية للسلام والأمن أولوية. وحثت المجلس على إيجاد حلول لمنع ممارسة العنف ضد غير المقاتلين في مناطق النزاع، حيث تمثل النساء والأطفال نسبة كبيرة من الوفيات والإصابات ويتحملون الكثير من المعاناة الإنسانية الواسعة النطاق الناجمة عن استخدامها.

وكان الاجتماع فرصة للوفود لمناقشة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي يُقدّم كل سنتين عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتقييم اتجاهات وأثر إساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها وتكديسها المزعزع للاستقرار على حالات النزاع وما بعد النزاع والأوضاع الهشة، وآثارها الشاملة المتعددة على السلام والأمن الدوليين.

وشارك خمسة وستون وفداً في المناقشة المفتوحة وتبادلت آراءها مع إبراز التهديدات التي تطرحها تلك الأسلحة على الأمن العالمي والإقليمي.

عدم الانتشار

في 18 كانون الأول/ديسمبر 2023، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطته نصف السنوية بشأن تنفيذ القرار 2231 (2015). وقدمت وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو، إحاطة إلى المجلس بشأن آخر تقرير للأمين العام عن تنفيذ القرار 2231 (2015). وقدمت ميسرة مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015) والممثلة الدائمة لمالطة، فانيسا فرايزر، تقريراً عن عمل المجلس بشأن تنفيذ القرار. وقدم رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، أولوف سكوغ، متحدثاً بصفته منسق اللجنة المشتركة لخطّة العمل الشاملة المشتركة، إحاطة إلى المجلس عن عمل اللجنة المشتركة. وأكد أعضاء المجلس من جديد دعمهم لخطّة العمل الشاملة المشتركة ودعوا إلى مشاركات دبلوماسية لتسهيل العودة إلى تنفيذ القرار 2231 (2015) وخطّة العمل. وشارك ممثلاً جمهورية إيران الإسلامية وألمانيا في الجلسة.

الهيئات الفرعية

الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها

في 5 كانون الأول/ديسمبر، اجتمع الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها لمناقشة تنفيذ تقارير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها والترابط بين السلام والأمن والتنمية.

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان

في 12 كانون الأول/ديسمبر، استمع أعضاء المجلس إلى معلومات مستكملة عن الأنشطة التي اضطلعت بها هيئته الفرعية المعنية بالسودان خلال الأشهر الثلاثة الماضية، في الفترة من 14 أيلول/سبتمبر إلى 12 كانون الأول/ديسمبر. وقدم فريق الخبراء المعني بالسودان التابع لمجلس الأمن تقريره الفصلي الثاني

المستكمل، وقَدَّم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية معلومات مستكملة للجنة المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) بشأن تنفيذ الاستثناء لأغراض إنسانية.

إحاطة من رؤساء الهيئات الفرعية

في 14 كانون الأول/ديسمبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة من الرؤساء المنتهية ولايتهم لعشرة هيئات فرعية، وهي: الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى؛ واللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1518 (2003)؛ واللجنة المنشأة عملاً بالقرار 2140 (2014)؛ واللجنة المنشأة عملاً بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى؛ واللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب؛ واللجنة المنشأة عملاً بالقرار 2048 (2012) بشأن غينيا - بيساو؛ واللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ واللجنة المنشأة عملاً بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان؛ واللجنة المنشأة عملاً بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي؛ والفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين.

اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1988 (2011)

في 14 كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2716 (2023) وقرر فيه أن يواصل فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، المنشأ عملاً بالفقرة 7 من القرار 1526 (2004)، تقديم الدعم إلى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1988 (2011) لفترة اثني عشر شهراً أخرى.

أساليب العمل

في 1 كانون الأول/ديسمبر، صدرت مذكرة من رئيس مجلس الأمن (S/2023/945) بشأن واضعي المسودة الأولى وواضعي المسودة الأولى المشاركين.